المؤتمر العلمي الدولي

عولمة الإدارة في عصر المعرفة

(15-17 ديسمبر 2012)

جامعة الجنان

طرابلس- لبنان

عنوان البحث

التحولات الاقتصادية في عصر العولمة

إعداد

الأستاذ الدكتور: أحمد إبراهيم ملاوي

2012م / 1433 هـ

"**الملخص**"

"التحولات الاقتصادية في عصر العولمة""

إعداد: الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم ملاوي/ أستاذ الاقتصاد

قسم الاقتصاد / جامعة اليرموك / اربد/ الأردن

تهدف هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى استقصاء آثار التحولات الاقتصادية التي من المتوقع أن تظهر نتيجة العولمة الاقتصادية. حيث سيتم التعرّض لكل من الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق رأس المال، زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، زيادة حجم التجارة العالمية التي من المتوقع أن تؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي، زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول التي قد تؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الخارجية، والمساهمة في حل المشكلات الانسانية التي من الصعوبة حلها بشكل منفرد كقضايا البطالة والفقر والمشاكل البيئية.

وسيتم تناول مواضيع هذه الورقة البحثية من خلال الرجوع للنظريات الاقتصادية في الأدب الاقتصادي وللدراسات التطبيقية السابقة وللمصادر والتقارير الرسمية المنشورة من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الورقة البحثية في إثراء الأدب الاقتصادي حول آثار التحولات الاقتصادية الناتجة عن العولمة الاقتصادية على دول العالم، مما قد يساعد الباحثين في المستقبل لإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول هذا الموضوع.

وخلصت هذه الدراسة أن الى هناك تباينا بين النتائج المتوخاة نظريا من جراء العولمة الاقتصادية على دول العالم الثالث بشكل خاص وبين نتائج الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع. وأخيرا توصي هذه الدراسة بعدم التفاؤل المفرط من قبل الدول النامية بالنتائج المتوخاة من العولمة الاقتصادية.

ABSTRACT

"Economic Transitions in the Globalization Era"

By: Prof. Dr. Ahmad Ibrahim Malawi/ Department of Economics

Yarmouk University/ Irbid/ Jordan

The main aim of this research paper is to investigate the expected impacts of economic globalization on economic transitions through focusing on: capital market liberalization, increasing output and economic growth at the local and international levels, capital inflows and outflows among countries, and the contribution to solve some human problems such as unemployment, poverty, and environmental issues.

To achieve the goal, the researcher has resorted to economic literature and previous empirical work, and the publications of international institutions.

The findings of this study show that there exists a significant difference between the expected results of economic globalization and the results of empirical studies about this topic.

"التحولات الاقتصادية في عصر العولمة"

اعداد: الأستاذ الدكتور أحمد ابراهيم ملاوي– قسم الاقتصاد– جامعة اليرموك– اربد– الأردن

مقدمة:

شهد العالم بعد انهيار النظام الاشتراكي ظهور العديد من المتغيرات العالمية السريعة وأصبح العالم قرية صغيرة متنافسة بحكم ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتصاعد قوى التغيير في مواطن كثيرة من العالم، حيث الغيت الفواصل الزمنية والمكانية، وأصبح رأس المال يتحرك بدقة وبدون قيود عبر حدود الدول وهو ما أطلق عليه عصر العولمة.

وتمثل العولمة أهم قواعد النظام العالمي الجديد، بحيث يتم من خلالها تحرير العمليات الاقتصادية ليصبح العالم سوقا حرا واحدا في قرية اقتصادية واحدة، متجاوزة بذلك الاختلافات المتباينة بين الدول التي غالبا ما تخلق حالة اللامساواة بينها وتزيد من امكانية قيام اقتصاد على حساب اقتصاد آخر. ولذلك ظهرت تحولات اقتصادية ومن المتوقع أن تظهر تحولات اقتصادية أخرى في مختلف دول العالم كنتيجة حتمية لهذه العولمة، وهو محور هذه الدراسة.

هدف الدراسة:

للوقوف على بعض التحولات الاقتصادية التي من المتوقع أن تظهر نتيجة العولمة الاقتصادية، وهو الهدف الرئيس لهذه الدراسة، سيتم التعرض للعناوين الفرعية التالية:

أولا) الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

ثانيا) زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

ثالثا) زيادة حجم التجارة العالمية التيي تؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي.

رابعا) زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الخارجية.

خامسا) المساهمة في حل المشكلات الانسانية التي من الصعوبة حلها بشكل منفرد كقضايا البطالة والمشاكل البيئية.

منهجية الدراسة:

سيتم التعرّض لمفهوم العولمة الاقتصادية وأهم التحولات الاقتصادية المرافقة لها من خلال الرجوع للأدب الاقتصادي الذي كتب حول هذا الموضوع سواء على المستوى العربي أو على المستوى العالمي، كما سيتم الرجوع للمنشورات والتقارير العالمية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)والمعهد الاقتصادي السويسري (KOF) ومنشورات كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

مفهوم العولمة والعولمة الاقتصادية:

العولمة في اللغة مأخوذه من التعولم والعالمية والعالم. وفي الاصطلاح العولمة تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش عليها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق. ويرى بعض الكتاب بأن العولمة تعني انصهار الخصوصيات الثقافية والحضارية وتعميم نموذج الحضارة الغربية – خاصة الأمريكية – وأنماطها الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على العالم كله. وقد شاع هذا المصطلح في مطلع التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي واستفراد امريكا بالعالم، وهذا قد يعني بأن العولمة أمريكية المولد والنشأة.

كما يعرّف بعض الباحثين العولمة بشكل عام بأنها ارتباط متداخل لكل أنحاء الأرض من خلال عمليات تغيّر اقتصادية وبيئية وثقافية وسياسية مشتركة. أما العولمة الاقتصادية فان لها تعريفات عديدة، أشملها تعريف البنك الدولي الذي يعرّف العولمة الاقتصادية (Economic Globalization) بأنها "نظاما تجاريا عالميا مفتوحا تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الانتاج كرأس المال عبرالحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، وهذا يؤدي في النهاية الى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال" (الرفاعي وآخرون، 2005). وبشكل عام فان كافة تعاريف العولمة الاقتصادية تتفق على العناصر التالية (هارون، 2008):-

1. ازالة الحدود فيما بين الدول وتخفيف قبضة الدولة الوطنية على حدودها.
2. ازدياد حرية حركة رأس المال والبضائع والمنتجات فيما بين الدول.

3. تدويل عملية الانتاج وعدم الاكتفاء بتدويل عملية التوزيع والتسويق.

4. اتجاه الاقتصاد في ظل العولمة الى مزيد من التكامل على مستوى العالم.

ملامح العولمة في الاقتصاد:

استمدت العولمة الاقتصادية أبعادها من هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي على اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، بحيث أصبحت الاقتصادات العالمية أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة وبدعم من مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (التي تعتبر امتدادا لمنظمة الجات).

وهناك مظاهر عديدة للعولمة في الاقتصاد تتجلى فيما يلي (الكفري، 1999):-

أولا) الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

ثانيا) تنامي دور الشركات متعددة الجنسية وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة العالمية.

ثالثا) تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وخاصة في تصميم برامج الاصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيّف الهيكلي في الدول النامية، وهذا يتضمن التحوّل الى اقتصاد السوق.

رابعا) تدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوّث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات.

خامسا) تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.

سادسا) بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطوّر وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

سابعا) تطوّر وسائل الاعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم.

ثامنا) تعاظم دور المعلومات والادارة والمراقبة من ادارة المعلومات.

تاسعا) ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات البورصة العالمية كمؤشر داوجونز وتؤثر فيه أية تغيّرات تطرأ على أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة، كما أنه

يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

والعولمة الاقتصادية تسيطر على اقتصاد العالم بأسره من خلال آلياتها الثلاث وهي (أبو الفضل، 2004):

أولا: صندوق النقد الدولي: ويختص بالسياسات النقدية للدول الأعضاء من خلال برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي، أي أن هذا الصندوق هو المسؤول عن ادارة النظام النقدي للعولمة.

ثانيا: البنك الدولي للانشاء والتعمير: ويختص بالسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات والقروض التي يمنحها مقابل اشتراط قيام الدولة المتلقية للتسهيلات باجراءات محددة يجب تنفيذها في مجال الاقتصاد، أي أن هذا البنك هو المسؤول عن ادارة النظام المالي للعولمة.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية: وتختص بالسياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال عقد الاتفاقيات الدولية، أي أن هذه المنظمة هي المسؤولة عن ادارة النظام التجاري للعولمة.

قياس العولمة الاقتصادية:

يقوم معهد الاقتصاد السويسري KOF (KOF Swiss Economic Institute) لأبحاث الدورة الاقتصادية في زيورخ باعداد وبشكل دوري مؤشر كلي للعولمة، يتكوّن من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: العولمة الاقتصادية (Economic Globalization)، العولمة الاجتماعية (Social Globalization)، والعولمة السياسية(Political Globalization). وبيانات هذه المؤشرات متوفرة لمعظم دول العالم بما فيها الدول الصغيرة والنامية ابتداء من عام 1970، ولأغراض هذه الدراسة سيتم التركيز على العولمة الاقتصادية فقط.

ويعتمد مؤشر العولمة الاقتصادية على محورين رئيسيين هما؛ أولهما: التدفقات الفعلية (Actual Flows) الذي يتم به تقدير مستوى الحركات الحدودية للنشاط الاقتصادي سواء تجارة أو استثمارا مباشرا أو استثمارا في محافظ الأوراق المالية، وثانيهما: الحواجز والتعرفات الجمركية (Restrictions) التي قد تحد من حرية التدفقات للأنشطة الاقتصادية. ومن هنا تظهر أهمية مؤشر العولمة الاقتصادية في عكس واقع المعاملات الدولية بصورة أكثر دقة، خلافا لما يعكسه كل من مؤشرالتجارة الدولية أو مؤشرالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتخذ مؤشر العولمة الاقتصادية قيما تتراوح بين صفر و (100)، والقيمة (100) تعنى أعلى درجة من العولمة الاقتصادية بينما تعني القيمة صفر انعدام العولمة الاقتصادية. ويمثل هذا المؤشر مستوى الانفتاح الاقتصادي والتجاري.

والجدول رقم (1) يبيّن قيم مؤشر العولمة الاقتصادية للدول العربية التي يتوفر عنها بيانات في سنوات مختارة خلال الفترة 1970–2009 . حيث يلاحظ ارتفاع معدل قيمة هذا المؤشر بالنسبة للدول العربية من 45.28 عام 1970 الى 49.22 عام 1990، ومن ثمّ قفز الى 54.60 عام 2000 والى 63.62 عام 2009. وفي عام 2009 احتلت البحرين المرتبة الأولى في قيمة مؤشر العولمة الاقتصادية 88.96، تليها الامارات العربية المتحدة 88.73، بينما احتلت السودان الترتيب الأخير التي بلغت فيها قيمة هذا المؤشر 39.92 وذلك في عام 2009. كما يلاحظ بشكل عام اتجاه التزايد في قيمة هذا المؤشر لكافة الدول العربية التي يتوفر عنها بيانات.

وبالرغم من الاندفاع العالمي المتزايد نحو ظاهرة العولمة، الاّ أن هذه الظاهرة فتحت مجالا كبيرا للجدل بين الاقتصاديين يتعلق بتكاليف ومنافع العولمة. فبالرغم من أن الاتجاهات النظرية تؤكد وجود منافع للعولمة، الاّ أن الدراسات التطبيقية تؤكد وجود تكاليف باهضة تتحملها الدول النامية بشكل خاص بسبب هذه الظاهرة.

الجدول رقم (1)

تطور مؤشر العولمة الاقتصادية لبعض الدول العربية في سنوات

مختارة خلال الفترة 1970–2009

الدولة	1970	1980	1990	2000	2009
الجزائر	24.70	24.70	23.84	33.54	65.44
البحرين	*74.55	74.55	76.43	86.17	88.96
مصر	27.35	32.31	37.45	41.71	48.79
الأردن	44.13	47.84	54.88	62.54	64.89
الكويت	56.47	61.05	69.04	62.40	68.21
موريتانيا	47.40	50.74	49.07	49.44	60.07
المغرب	26.55	34.71	40.47	36.91	50.45
سلطنة عمان	*66.43	62.99	62.68	69.69	76.31
السودان	16.63	16.84	15.16	33.58	39.92
تونس	40.97	44.77	50.84	52.38	59.76
اليمن	40.98	40.98	37.47	50.42	51.85
الامارات العربية المتحدة	77.15	77.15	73.28	76.46	88.73
المعدل	45.28	47.39	49.22	54.60	63.62

المصدر: المعهد الاقتصادي السويسري (KOF Swiss Economic Institute) على الموقع التالي:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/

ملحوظات: (1) باقي الدول العربية لا يتوّفر عنها بيانات حول قيمة مؤشر العولمة الاقتصادية.

(2) *: تعني قيمة مؤشر العولمة الاقتصادية لعام 1971.

الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق رأس المال:

يشير مفهوم تحرير أسواق رأس المال نتيجة العولمة والتحرر التجاري الى تخفيف القيود الحكومية في السوق سواء على وحدات القطاع الخاص أو على وحدات القطاع العام بحيث يتمكن المستثمرون الأجانب من شراء الأسهم والسندات في الدول الأخرى. وهذا يتضمن تعديل التشريعات المالية واعطاء حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب لدرجة أن تصبح أسواق رأس المال أسواقا عالمية بحيث يتحرك رأس المال بدقة وبدون قيود عبر حدود الدول، مما يؤدي الى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، وهو ما يعرف أحيانا بالعولمة المالية. وتتضمن هذه العولمة ما يلي:-

أولا) تحرير المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة ببيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة الائتمان التجاري والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية.

ثانيا) تحرير المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة واقتراض البنوك من الخارج والمعاملات الخاصة بالودائع والقروض والهدايا.

ثالثا) تحرير المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للداخل أو المتجه للخارج.

رابعا) ظهور أدوات مالية جديدة استقطبت الكثير من المستثمرين، فالى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية ظهر هناك العديد من الأدوات الاستثمارية مثل المشتقات (Derivatives) والتي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، والمبادلات (Swaps)، والمستقبليات (Futures)، والخيارات (Options) وغيرها. كل هذه الأدوات تتطور من فترة لأخرى بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من البدائل عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.

ولقد كان للثورة التكنولوجية والمعلوماتية في مجال الاتصالات والمعلومات دورا كبيرا في دمج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلّب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية والدولية وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما ساهم بدرجة كبيرة في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية في مختلف دول العالم.

وتشير بعض الدراسات (Henry, 2000) الى أن تحرير أسواق رأس المال يؤدي الى تخفيض تكلفة الأسهم من خلال تقليل مخاطرة المتاجرة بالأسهم بحيث يتم تقسيم هذه المخاطرة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب. وهذا يتضمن استقرار العائد النقدي المستقبلي على هذه الأسهم مما يرفع من قيمة مؤشر الأسهم من ناحية، كما أنه يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات المادية (Physical Investment) وبالتالي زيادة الانتاج في الدول التي تقوم بالتحرير. الاّ أن البعض (Kose et al., 2009) يرى بأن اقتصاديات الدول النامية لم تصل الى مرحلة الاستفادة من نتائج المشاركة في تقليل تلك المخاطرة بسبب ضعف المؤسسات المالية ومحدودية التنمية المالية في تلك الدول.

كما يرى بعض الاقتصاديين مثل (Raghavan, 1999) أن تحرير أسواق رأس المال يعني تسهيل دخول الأجانب للأسواق المالية المحلية مما يزيد من الطلب على الأسهم والسندات المحلية، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة سعر صرف العملة المحلية ورفع معدلات الفائدة محليا مما يخلق مشاكل تتعلق بانخفاض حجم الاستثمارات وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومشاكل تتعلق بميزان المدفوعات. كما يحذر البعض أيضا من الهروب المفاجىء لروؤس الأموال الأجنبية وما ينتج عنه من أثار سلبية وخيمة كالانخفاض الكبير في سعر صرف العملة المحلية وحدوث ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) وذلك كما حدث في المكسيك عام 1994 وفي دول جنوب شرق آسيا عام 1997. ويدعم ذلك ما أشار اليه (Pancaro, 2010) من أن انفتاح الأسواق المالية في الدول النامية يفتح الأبواب أمام تدفقات روؤس الأموال الذي يجعل تلك الدول عرضة للأزمات الاقتصادية.

زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي:

تساهم العولمة الاقتصادية، من خلال حرية وسهولة انتقال السلع والخدمات وتقليص أو الغاء الحواجز الجمركية المعيقة لحرية التجارة، في تسريع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي، مما يعني اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الدول على أساس الميّزة النسبية (Comparative Advantage)، الذي يؤدي بدوره الى رفع حدود منحنيات امكانيات الانتاج (Production Possibilities Frontier) لكل دولة من دول العالم بشكل خاص ورفع منحنى امكانيات الانتاج للعالم أجمع بشكل عام، وبذلك تتوسع قاعدة الانتاج والنشاط الاقتصادي وذلك كما حدث في التجربة التشيلية في منتصف الثمانينات التي حققت معدلات عالية في النمو الاقتصادي

نتيجة التحرر التجاري. فتحرير التجارة يؤدي الى زيادة استفادة الدول المتقدمة من انتاج العمالة الماهرة لديها لزيادة صادراتها كون مزاياها النسبية تتركز في انتاج السلع المصنعة التي تحتاج لمهارات عمالية عالية، بينما تستفيد الدول النامية من انتاج العمالة غير الماهرة لزيادة صادراتها كون مزاياها النسبية تتركز في انتاج المواد الأولية. ويدعم ذلك ما أشار اليه (Pancaro, 2010) من أن الدراسات التطبيقية توضّح وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والتحرر الاقتصادي، فالانفتاح التجاري يقلل مستويات أسعار كل من السلع وعوامل الانتاج ويخلق حوافز وبيئة مناسبة للاستثمار والابتكار.

ويرى البعض مثل (Raghavan, 1999) على أنه بالرغم من أن التحرير في أسواق رأس المال الذي يرفع من سعر صرف العملة المحلية يشجع على انتاج كل من السلع الموجهة للتصدير والسلع الاحلالية للمستوردات مما يحفز النمو الاقتصادي، الاّ أن تحرير التجارة يؤدي الى عدم العدالة في مستويات الأجور بين الدول بسبب اختلاف مستويات الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة ويؤدي أيضا الى تسريع نضوب الموارد الأولية في الدول النامية . ويؤيد ذلك ما أشار اليه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 1997 من أن العولمة تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل في دول متقدمة ونامية عديدة.

زيادة حجم التجارة العالمية الذي يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي:

ان تحرير التجارة العالمية (الذي يقصد به تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر) يؤدي الى تقليل الحواجز والتعريفات الجمركية وصولا الى الغائها بالكامل، وبالتاي يؤدي الى خلق بيئة عالمية للتنافس تدعم الشركات المميّزة في نشاطات الانتاج والتوزيع والتسويق وغيرها. وعلى هذه الشركات أن تسعى لتلبية متطلبات السوق الدولي، فبيئة التنافس العالمية توزع الشركات على الانتاج بناء على الميّزة النسبية المتوفرة لكل منها.

والجدول رقم (2) يبيّن مقدار الصادرات والمستوردات العالمية من البضاع بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية في سنوات مختارة خلال الفترة (1970–2011):-

الجدول رقم (2)

الصادرات والمستوردات العالمية في سنوات مختارة خلال الفترة 1970–2011

(بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية)

العام	الصادرات العالمية	المستوردات العالمية
1970	317000	329000
1975	877000	912000
1980	2034000	2075000
1985	1954000	2015000
1990	3449000	3550000
1995	5164000	5283000
2000	6456000	6724000
2005	10495000	10860000
2010	15274000	15464000
2011	18255000	18438000

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO) على الموقع التالي:

http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع قيمة الصادرات العالمية من البضائع من 317000 مليون دولار أمريكي عام 1970 الى 2034000 مليون دولار أمريكي عام 1980، ثم بدأت هذه الأرقام بالتزايد الى أن وصلت 5164000 مليون دولار أمريكي عام 1995. ولكن بعد انشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 بدأت هذه الأرقام بالتزايد بشكل متسارع الى أن بلغت 10495000 مليون دولا أمريكي عام 2005 والى 18255000 مليون دولار أمريكي عام 2011.

أما بالنسبة لاجمالي المستوردات العالمية من البضائع فقد سلكت سلوكا متزايدا أيضا يشبه الى حد ما سلوك الصادرات العالمية، فقد بلغت قيمة المستوردات العالمية من البضائع حوالي

329000 مليون دولار أمريكي عام 1970، ارتفعت الى 2075000 مليون دولار أمريكي عام 1980، ثم الى 5283000 مليون دولار أمريكي عام 1995، وبعدها بدأت بالتزايد بشكل متسارع الى أن بلغت حوالي 10860000 مليون دولار أمريكي عام 2005، ثم الى 18438000 مليون دولار أمريكي عام 2011.

أن تزايد قيمة الصادرات العالمية وقيمة المستوردات العالمية بعد انشاء منظمة التجارة العالمية يبيّن وبشكل جلي مدى تزايد حجم التجارة العالمية في ظل العولمة الاقتصادية. ان تزايد قيم التبادل التجاري على مستوى العالم يعني وبشكل صريح زيادة النشاط الاقتصادي العالمي.

زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الخارجية:

حدثت تطورات هامة خلال السنوات الآخيرة تمثلت في ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة، اضافة الى أنظمة الحاسب الآلي ووسائل الاتصال والتي كفلت سرعة انتشار هذه المنتجات، وتحولت أنشطة البنوك التقليدية الى بنوك شاملة تعتمد الى حد كبير على ايراداتها من العمولات المكتسبة من الصفقات الاستثمارية المختلفة.

ان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير وتسهيل عمليات انتقال رووس الأموال وما يتبعها من انتقال لعوامل الانتاج كالعمالة والآليات وطرق ووسائل الانتاج وغيرها، والذي يمثّل زيادة تنقل الصناعات بين دول العالم وتوطنها في المكان المناسب الذي يحقق مبدأ تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح. فارتفاع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل يترتب عليه زيادة رصيد رأس المال المتاح لبناء مشروعات جديدة أو زيادة حجم انتاج المشروعات القائمة.

ان حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر تضاعف خلال السنوات الأخيرة كما يظهر من الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3)

التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في سنوات مختارة خلال الفترة 1970–2011 (بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية)

العام	التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم (بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية)
1970	13346
1975	26567
1980	54078
1985	55866
1990	207455
1995	342799
2000	1400541
2005	980727
2010	1309001
2011	1524422

المصدر: UNCTAD من خلال الانترنت على الموقع التالي:

http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع مقدار التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بالأسعار الجارية من 13346 مليون دولار أمريكي عام 1970 الى 54078 مليون دولار أمريكي عام 1980 والى 342799 مليون دولار أمريكي عام 1995. وفجأة قفزت هذه الأرقام الى قيم عالية بعد انشاء منظمة التجارة العالمي، حيث بلغ مقدار هذه التدفقات عام 2000 حوالي 1400541 مليون دولار أمريكي الى أن وصل الى 1524422 مليون دولار أمريكي عام 2011.

ولذلك يمكن القول بأن عصر العولمة هو بمثابة عصر الشركات متعددة الجنسيات، التي يرى البعض بأنها تساهم في العملية التنموية من خلال توفير فرص التدريب والعمل، ودفع الضرائب التي يمكن استخدامها في البرامج الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا المتطورة، والمساعدة في بناء قاعدة صناعية في البلدان الفقيرة وغيرها. وبالمقابل فان البعض الآخر يرى بأن هذه الشركات ترمز للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية وأن تدفقات رؤوس الأموال تسبب في عدم استقرار الدول المضيفة وذلك لأن تلك الأموال تتصف بأنها قصيرة الأجل وتبحث عن الربح السريع وتتأثر بتقلبات العوائد عليها.

المساهمة في حل المشكلات الانسانية التي من الصعوبة حلها بشكل منفرد كقضايا البطالة والمشاكل البيئية:

هناك آراء متباينة حول أثر العولمة الاقتصادية على القضايا البيئية، فمنها ما يركّز على الآثار الايجابية ومنها ما يركّز على الآثار السلبية.

ويظهر التأثير الايجابي للتوسع في التجارة والاستثمارات الأجنبية على تحسين نوعية البيئة من خلال القنوات التالية:-

أولا) ان ارتفاع وتحسن مستوى الدخل الفردي الناتج عن التخصص في الانتاج المبني على الميّزة النسبية يؤدي الى اعادة هيكلة سلّم الاحتياجات الفردية وظهور حاجات جديدة كالحاجة الى البيئة النظيفة التي تظهر عند المستويات المرتفعة من الدخل، والذي يمثّل قوة دافعة لاجراء تعديلات على القوانين واتخاذ قرارات معيّنة تتماشى ورغبات الأفراد (لحيمر، 2011).

ثانيا) ان اتفاقيات تحرير وتسهيل التجارة تزيد من الطلب على التكنولوجيا النظيفة حيث توجهها نحو الأفضل والأنظف بيئيا (Grossman & Krueger, 1991)، وهذا يتفق مع منحنى كوزنتس البيئي (The Environmental Kuznets Curve: EKC) الذي يركّز على أن مستويات التلوّث البيئي تبدأ بالانخفاض مع تزايد الدخل الحقيقي الى حد معيّن. ولكن قبل هذا الحد المعيّن من الدخل تتأثر نوعية البيئة سلبيا عند المراحل الأولى من النشاط الاقتصادي، حيث يتزايد التدهور البيئي مع انخفاض مستوى الدخل، وبذلك فان المراحل المبكرة من التصنيع والتطوير تستوجب استغلال مقدار كبير من الموارد الطبيعية وتقنيات الانتاج الملوّثة، ولكن مع الارتفاع المستمر في الدخول الحقيقية نتيجة التجارة الدولية يتزايد الطلب على الجودة البيئية كسلعة كمالية يكون الطلب عليها مرن مع تغيّرات الدخل، حيث تتزايد الأصوات المطالبة

بالتكنولوجيات النظيفة (Wheeler, 2001, Grossman & Krueger, 1991)، ويشكّل الطلب المتزايد على البيئة النظيفة ضغطا على السياسات الحكومية من أجل تبني قوانين بيئية متشددة والعمل على تقليص التلوّث الناتج من العمليات الانتاجية المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه استخدام تقنيات الانتاج الأنظف والأكثر حفاظا على البيئة، وبتعميمها وانتشارها يكون التحرير التجاري قد أدى الى تحسين الجودة البيئية من خلال الاسلوب الانتاجي (CDRI, 2009).

وهناك على الجانب الآخر من يرى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الدول النامية بسبب العولمة الاقتصادية، سوف يؤدي وفقا لفرضية ملاث التلوّث الى نمو في حجم انتاج السلع كثيفة التلوّث بمقدار أكبر من السلع الأخرى، مما يؤدي بدوره الى تدهور مستمر لبيئة الاقتصاد المضيف، وذلك بسبب ضعف القوانين البيئية التي تميّز الاقتصاديات المضيفة للاستثمار (الشوربجي، 2009) والتي غالبا ما تكون الدول النامية بسبب انخفاض أسعار عوامل الانتاج فيها. وكذلك فانه وفقا لفرضية ملاذ التلوّث فان التكاليف البيئية الناتجة عن القواعد الصارمة تؤثر سلبا على الوضع التنافسي للشركات، مما يعمل على خسارتها جزءا من سوقها، ولأجل المحافظة على الوضع التنافسي لتلك الشركات فانها تضطر للانتقال الى دول ذات تعليمات وقوانين بيئية أقل صرامة. كما أن هذه الشركات تعمل على اجبار حكومات الدول المستضيفة لاجراء تنازلات تتمثّل في تقليل صرامة التعليمات البيئية مقابل زيادة تدفقات رووس الأموال نحوها، مما يخلق سباقا نحو التعليمات المرنة والضعيفة. ومن جهة أخرى كما يرى كل من Frankel (2003) و Holzinger & Sommerer (2008) يلجأ المستثمرون للضغط على حكوماتهم من أجل تقديم تعليمات بيئية مرنة من خلال تهديدهم بالخروج من الاقتصاد، هذا الأمر ينتج منافسة في التعليمات البيئية بين الدول المصدرة لرأس المال ويؤدي الى تسابق نحو الوصول الى الحد الأدنى الممكن من ضعف التعليمات البيئية، وبهذا تكتمل نظرية "التسابق نحو القاع" من الطرفين.

أما فيما يتعلق بأثر العولمة الاقتصادية على قضايا اجتماعية كقضايا الفقر والبطالة، فيرى مؤيدو التحرير التجاري بأنه يساهم في التخفيف من حدة كل من الفقر والبطالة عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وادخال تكنولوجيا حديثة للدول الفقيرة مما يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة (Geide-Stevenson, 2000) و(Weller, 2002). كما تساعد العولمة على تسهيل انتقال الأيدي العاملة بين الدول وبخاصة العمالة الماهرة.

كما أن هناك مشاكل أخرى قد تساعد العولمة في حلها مثل انتشار المخدرات وأسلحة الدمار الشامل وثقب الأوزون والاحتباس الحراري وغسيل الأموال وغيرها.

وهناك من يرى (البقمي، 2010) بأن هناك أهدافا خفية للعولمة تتمثل فيما يلي:

أولا) هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات والشركات الكبرى.

ثانيا) التحكّم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.

ثالثا) تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معيّنة للصراع على المصالح.

رابعا) فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية بهدف نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

خامسا) القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الانسان بالعالم لا بالدولة لاسقاط هيبة الدولة.

الخلاصة:

هدفت هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى استقصاء آثار التحولات الاقتصادية التي من المتوقع أن تظهر نتيجة العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال التعرّض لكل من الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق رأس المال، زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، زيادة حجم التجارة العالمية التي من المتوقع أن تؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي، زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول التي قد تؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الخارجية، والمساهمة في حل المشكلات الانسانية التي كقضايا البطالة والفقر والمشاكل البيئية.

وخلصت هذه الدراسة أن هناك تباينا بين النتائج المتوخاة نظريا من جراء العولمة الاقتصادية على دول العالم الثالث بشكل خاص وبين نتائج الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع. وأخيرا توصي هذه الدراسة بعدم التفاؤل المفرط من قبل الدول النامية بالنتائج المتوخاة من العولمة الاقتصادية وذلك لأن المشكلة الرئيسية في البلدان النامية هي أنها بلدان استهلاكية أكثر منها انتاجية.

المراجع

أولا) المراجع العربية:

- أبو الفضل، فتحي (2004)، "دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة"، مكتبة الأسرة، ص 29.

- البقمي، ناصح بن ناصح المرزوقي (2010)، "بحث العولمة الاقتصادية"، الانترنت على الموقع التالي:
http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=249251

- الرفاعي، عبد الهادي، وعامر، وليد، وديب، سنان علي (2005)، "العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)، اللاذقية، سوريا، المجلد (27)، العدد (1)، ص 200.

- الشوربجي، مجدي (2009)، " الآثار البيئية للعولمة الاقتصادية في الدول العربية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- الكفري، مصطفى محمد العبدالله (1999)، "عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية"، مجلة الفكر السياسي، السنة الثانية، العددان الرابع والخامس، شتاء 1999/98، الانترنت على الموقع التالي: www.awudam.org

- المعهد الاقتصادي السويسري (KOF Swiss Economic Institute) على الموقع التالي:

http://globalization.kof.ethz.ch/query/

- لحيمر، سارة عبد الوهاب (2011)، "تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا) للفترة 1980-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

- هارون، فرغلي (2008)، "العولمة الاقتصادية"، الانترنت على الموقع التالي:
http://social.subject-line.com/t28-topic

- منشورات منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization: WTO) على الموقع التالي:

http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E

- منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development: UNCTAD) على الموقع التالي:

http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

ثانيا) المراجع الأجنبية:-

- CDRI (2009), "The Environmental Impacts of the ASEAN-China Free Trade Agreement for Countries in the Greater Mekong Sub-region", Central Drug Research Institute, Working Paper, No. 41.
- Frankel, J. A. (2003), "The Environment and Globalization", National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 10090.
- Geide-Stevenson, Doris (2000), "Labor Unions, Unemployment, and Trade and Capital Liberalization", Journal of Economic Integration, March.
- Grossman, Gene M. & Krueger, Alan B (1991), "Environmental Impact of a North American Free Trade Agreement", National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, U.S.A, Working Paper No. 3914.
- Henry, Peter Blair (2000), "Stock Market Liberalization, Economic Reform, and Emerging Market Equity Prices", The Journal of Finance, Vol. LV, No. 2, April.
- Holzinger, K. & Sommerer, T. (2008), " 'Race to the Bottom' or 'Race to Brussels'? Environmental Competition in Europe", International Relations and Conflict Management, University of Konstanz, Working Paper.
- Kose, M., Prasad, E., & Terrones, M. (2009), "Does Financial Globalization Promote Risk Sharing", Journal of Development Economics, 89.
- Pancaro, Cosimo (2010), "Macroeconomic Volatility After Trade and Capital Account Liberalization", The World Bank, Policy Research Working Paper 5441.
- Raghavan, Chakravarthi (1999), "Negative Effects of Trade and Capital Market Liberalization", Third World Economics, No. 200, January. Internet: http://www.twnside.org.sg/title/negat-cn.htm
- Wheeler, D. (2001), "Racing to the Bottom? Foreign Investment and Air Pollution in Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2524.
- Weller, Christian (2002), "Free Markets and Poverty", The American Prospect, January 4.